ملف العدد

المكاسب العربية فى مؤتمر cop27

العزب الطيب الطاهر
كاتب صحفي بالأهرام متخصص
فى الشئون العربية

هل ثمة مكاسب يمكن أن يحصدها العرب، من استضافة مصر للدورة الـ٢٧، من «مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ عام ٢٠٢٢»- المعروف اختصارا ب»كوب ٢٧»- فى الفترة من السادس إلى الثامن عشر من نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ؟ .

قبل الإجابة بنعم أو لا عن هذا السؤال، فإنه يتعين الإشارة إلى أن مصر، تحتضن هذا المؤتمر الدولى نيابة عن القارة الإفريقية، فى أعقاب استضافة المملكة المتحدة مؤتمر»جلاسكو» كوب٢٦ ، (ثالث أكبر المدن في إقليم اسكتلندا)، فى شهر نوفمبرمن العام الفائت، والذي أفضى إلى توافقات حول العديد من المخرجات، التى من شأنها أن تسهم فى التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية العنيفة والحادة، التى بات يشهدها العالم مؤخراً، بيد أن هذه التوافقات فى حاجة إلى خطط وبرامج وآليات تنفيذية، وهى المهمة التى أنيط بمؤتمر شرم الشيخ مناقشتها وإقرارها، بما ينسجم مع المفاهيم والمضامين والقواعد العلمية، فضلا عن سلسلة من المبادارات والاستراتيجيات التى سيتبناها مؤتمر شرم الشيخ، وهو ما سيمنحه بالتأكيد ميزة نسبية، عن سابقيه من

مؤتمرات الأطراف للتغير المناخي، على نحو يجعله يمثل نقطة تحول، لاسيما أن الدولة المصرية المضيفة، وفرت كل التجهيزات الإدارية واللوجيستية والفنية والسياسية المرتبط بتغير المناخ، إضافة إلى وضع مرتكزات المبادرات المقترحة، والتنسيق مع شركاء التنمية، وصياغة الرسائل الموضوعية والسياسية، إلى جانب الاستعداد الإعلامي المكثف، وذلك سعيا إلى الخروج بنتائج موضوعية شاملة وطموحة، ومستندة إلى قواعد، تتسق مع التحدى القائم على النواحى العلمية، مسترشدةً بالمبادئ التى تستند إلى الاتفاقيات والقرارات والتعهدات والالتزامات، منذ اتفاق باريس٢٠١٥ إلى مؤتمر جلاسكو العام المنصرم.

مكاسب نوعية

فى ضوء هذه المعطيات، فإنه يمكن التأكيد على أن المنطقة العربية، ستتمكن من تحقيق مكاسب نوعية من مؤتمرشرم الشيخ، وذلك لجملة من المحددات، أولها أنه يعقد في دولة عربية كبرى ومحورية، ذات حضور فاعل على الصعيد القومى، وقد بذلت مصر كافة الجهود الممكنة من أجل إنجاح المؤتمر، كما وضعت القضايا ذات الأولية بالنسبة للدول النامية والعربية والأفريقية لتتصدرأجندة أعمال المؤتمر،لاسيما أن أى تطور أوحدث أو تحول على أى صعيد فيها – أى مصر- ، تكون له ،بالضرورة ارتدادت فى محيطها العربى، فضلا عن الإقليمى، وتلك حقيقة تاريخية، وربما جيوسياسية مؤكدة

وثاني هذه المحددات، تتجلى فى أن التمثيل العربي فى المؤتمر، سيكون على أعلى المستويات من قادة وزعماء الدول العربية والذين تلقت القاهرة تطمينات من أغلبهم بترؤس وفود بلادهم، وذلك من شأنه أن يوفر بيئة أكثر التزاما بتنفيذ القرارات والتعهدات والمبادرات التى سيوقع عليها هؤلاء القادة والزعماء .

وثالثها، يتمثل فى أن المنطقة العربية تعد واحدة من أكثر مناطق العالم

تأثرا، بتداعيات التحولات المناخية، التى تفاقمت لأسباب تتعلق فى معظمها بأطراف من خارج الإقليم العربى، وتحديدا الدول الصناعية الكبرى، وإن كانت ثمة مؤثرات سلبية لها سطوتها من داخل المنطقة، بفعل مكوناتها الجغرافية التى تغلب عليها السمة الصحراوية، وشبه الصحراوية، وتباين الخصائص الطبيعية والمناخية من بقعة إلى أخرى، فضلا عن محدودية الموارد المائية التى تبلغ مستوى الشح فى بعض الأقطار .

ورابع هذه المحددات، هو أن مؤتمر شرم الشيخ سيكون بوابة لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة ل»كوب ٢٨» فى نوفمبر من العام المقبل، بمعنى أنه سيشكل الرصيد المعرفي واللوجيستى والتنظيمى، فضلا عن الخبرة التراكمية، على نحو يمكن أبوظبى من استثماره بصورة فعالة بحكم علاقاتها الثنائية المتميزة مع القاهرة ، من أجل إنجاح مؤتمرها، ودفعه للوصول إلى المزيد من التوافقات والتفاهمات، التى قد تفضي إلى خفض الانبعاثات المناخية، والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية فى المنطقة العربية، وغيرها من مناطق العالم التى تكابد آثار هذه التغيرات .

نقلة نوعية

لاشك أن معضلات التحولات -أو حسب التعبير، الذي بات دارجا فى الخطاب الإعلامي- التغيرات المناخية فى المنطقة العربية، فى حاجة إلى نقلة نوعية سيتيحها «كوب٢٧ « من حيث الأطر التشريعية والقانونية والبرامج العملية، للتعامل معها بكفاءة أعلى من السنوات السابقة، والتى ربما تأثرت سلبا بدرجة ما بفعل التباينات فى مواقف قوى دولية إزاء اتفاق باريس ٢٠١٥، الذى وضع خارطة طريق للقفز على هذه المعضلات، خاصة فيما يتعلق بانبعاثات الكربون التى تسببت فيها الدول الصناعية بنسبة تزيد عن الثمانين فى المائة .

وفى هذه السياق، فإنه بمقدور الأطراف العربية أن تستفيد من التصورات العملية، التى وضعتها مصر ضمن إستراتيجيتها الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٥٠ ، والتى تهدف ضمن ما تهدف إليه، إلى ضمان جودة حياة المواطن، وتحسين مشاريع النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تقليل الانبعاثات على نحو يتسق مع اتفاق باريس، بالإضافة إلى تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة فى استمرار مشاريع التنمية، وفى الآن ذاته الحيلولة دون وقوع كوارث مناخية وبيئية .

وبوسع الدول العربية، أن تتعرف وتستفيد من منظومة تطوير المخلفات، والتى ستكون ضمن توصيات ومقررات المؤتمر، فى ضوء التجربة المصرية التى حققت نجاحات مهمة فى السنوات الأخيرة فى هذا الشأن، وتتضمن هذه المنظومة الأساليب، التى من شأنها أن ترفع كفاءة عمليات الجمع والنقل والمعالجة، والتخلص من هذه المخلفات عبر التوسع فى استخدام التكنولوجية الحديثة، لتدويرها وتحويلها إلى طاقة، وخلق فرص اقتصادية من خلال مشروعات إدارتها، وثمة خبرة مصرية متراكمة على هذا الصعيد .

محطة مهمة

إن مؤتمر شرم الشيخ، سيؤسس لمحطة مهمة أمام الدول العربية، للانطلاق باتجاه خلق الفرص المواتية لتوسيع جهودها للتحول إلى ما بات يسمى بالاقتصاد الأخضر، وفتح نوافذ جديدة للاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة، والاعتماد على الهيدروجين كمصدر بديل للطاقة التقليدية، من أجل الإسهام في تأسيس بنية أوسع وأقوى للمشروعات الصديقة للبيئة، ومصر كانت سباقة فى هذا الصدد، حيث أصدرت أول سندات خضراء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتوفير التمويل المطلوب لهذه النوعية من المشروعات، وستسعى مصر إلى بلورة توافق وتفاهم عربيين – خلال المؤتمر– لتفعيل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أطلقها ولى العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان،

والتي سيكون لها دور فعال- إن دخلت حيز التطبيق الحقيقى- في خفض معدل الانبعاثات الكربونية، ودرجات الحرارة، والحد من تأثير ذلك على المناخ فى المنطقة، وفى الوقت نفسه، فإن دولة الإمارات سوف تستفيد بالضرورة من مخرجات المؤتمر لتطوير إستراتيجيتها الوطنية الرامية إلى تمكينها، من تحقيق مركز متقدم في مجال تقنيات الهيدروجين منخفض الكربون، ودعم مستهدفاتها فى الوصول إلى ما تطلق عليه الحياد الكربوني، والتأثير الإيجابي فى قضية التغير المناخى، وفقا لتأكيدات وزير الطاقة والبينة التحتية الإماراتي «سهيل بن محمد المزروعى»، الذى أعلن مؤخرا عن شراكة مع شركة استرالية، ومركز أبحاث ألماني للمساهمة فى تطوير هذه الإستراتيجية .

ويتسق ذلك مع التوجهات التي تسود المنطقة العربية فى المرحلة الراهنة، والرامية لتبني مفهوم التحول الأخضر وزيادة الرقعة الخضراء بها، ورصد كثافة الكربون لترشيد استهلاك الطاقة الصناعية، وتشجيع تحول المجتمعات الجامعية إلى مجتمعات خضراء، خالية من الانبعاثات الكربونية، والقيام بدورها كمنارة علمية لتحفيزالمجتمع للتحول الأخضر، والاستفادة في هذا الصدد، من نموذج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن كأول كلية خالية من الكربون، مع السعي في الوقت نفسه، على تحفيز الجهود المبتكرة للتقنيات الخضراء الموفرة للتكلفة وزيادة الإنتاج، لما لها من انعكاس إيجابي على التنافسية التجارية، مع الحد من استخدام وسائل النقل التقليدية، والتوسع في استخدام وسائل النقل الحديثة الكهربائية، وهو ما بدأته بالفعل عدة دول عربية فى مقدمتها مصر .

الأمن الغذائى فى خطر

والشاهد أن قضية الأمن الغذائي، لن تكون غائبة عن اهتمامات الوفود العربية فى مؤتمر شرم الشيخ، والتى تشكل أحد تجليات أزمة التغييرات المناخية، وإن تفاقمت مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية منذ ما يقرب من

ثمانية أشهر، وترتبط هذه القضية عضويا بمسألة الأمن المائي، صحيح أن ثمة أبعادا عالمية للمسألتين، غير أن تأثيراتهما فى المنطقة العربية أكثر فداحة، وذلك وفقا لتحذيرات تشير إلى أن شح المياه قد يبلغ مستويات خطيرة بحلول ٢٠٥٠، بل إن دراسة يابانية تلفت الانتباه، فى هذا الصدد، إلى أن منطقة الهلال الخصيب الممتدة من العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، سوف تفقد أراضيها الزراعية سمات الخصوبة، وقد ينتهى الأمر بتلاشيها تماما قبل نهاية القرن الحالى، بسبب تدهور الإمدادات المائية من الأنهار الرئيسية، وحدوث المزيد من الارتفاعات فى درجات الحرارة، التى قد تفضى إلى خفض تدفق المياه فى نهر الفرات بنسبة ٣٠ فى المائة، وفى نهر الأردن بنسبة ٨٠ فى المائة فى الفترة ذاتها .

إن الفجوة الغذائية بدت نذرها واضحة، مع اشتعال النزاع العسكري الروسي الأوكراني، فقد وقع ما يمكن وصفه بحالة الانكشاف، فى ظل اعتماد العديد من الدول العربية على البلدين كمصدرين للحبوب الرئيسية، وعلى رأسها القمح السلعة الإستراتيجية، وقد أخذ النظام الإقليمي العربي، ممثلا فى الجامعة العربية على عاتقه محاولة العثور على حلول لهذا الانكشاف، ما دفع الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط إلى تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بإعداد إستراتيجية شاملة للأمن الغذائي العربي، والتى ستكون على جدول أعمال القمة العربية الواحدة والثلاثين، التي ستحتضنها الجزائر يومى الأول والثانى من نوفمبر المقبل ، أى قبل كوب٢٧ بأربعة أيام، وللأهمية القصوى التى باتت تحظى بها هذه المسألة، سيعقد القادة العرب لقاء تشاوريا مغلقا لمناقشة هذه الإستراتيجية، لمنحها المزيد من الزخم، تمهيدا لإقرارها والإعلان عنها رسميا في البيان الختامي للقمة، والمتوقع أن تتبنى الرئاسة المصرية هذه الإستراتيجية، خلال مؤتمرشرم الشيخ، الأمر الذى سيوفر إطارا إقليميا وعالميا لها، يجعل من السهولة بمكان، مقاربتها عمليا فى الواقع العربى،

بحكم الحاجة الملحة لتلبية احتياجات المواطن العربى، والحيلولة دون تعرضه لأزمات حادة على صعيد أمنه الغذائى .

ويؤكد الكثير من الخبراء العرب فيما يتعلق بهذه المسألة، ضرورة بذل الكثير من الجهود اللازمة لتعزيز أواصر العمل العربى المشترك، لمواجهة التحديات والمخاطر التى تواجه القطاع الزراعي، الناجمة عن تداعيات التغييرات المناخية، والسعى للاستفادة من الموارد والاقتصادية والطبيعية المتنوعة، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والتعامل مع الواقع العالمي، والذى سيكون بأبعاده المختلفة، حاضرا فى مؤتمر شرم الشيخ، عبر العديد من الدراسات والمبادرات والتوصيات أيضا، التي يتعين على الأطراف العربية التعامل معها بكفاءة

الماء أمن قومى

أما فيما يتصل بالأمن المائي، والذي بات يوصف في الأدبيات السياسية العربية، بأنه جزء من الأمن القومي العربي، وفق بيانات اجتماعات الجامعة العربية، سواء على مستوى مؤسسة القمة، أم على المستويات الوزارية، فإن مؤتمر شرم الشيخ سيوليه المساحة التى تتناسب مع درجة خطورته، لاسيما فى ظل ماستتكبده المنطقة من خسائر اقتصادية هائلة، فحسب بيانات البنك الدولى، بحلول عام ٢٠٥٠، بسبب نقص المياه المتصل بالمناخ، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بنسب تتروح بين ٦ و١٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

أما الجانب الآخر من المسألة، فيتصل بمرورأهم مصادر المياه فى المنطقة بأكثر من دولة، ومنها دول غير عربية، مثل نهر دجلة فى العراق والذى ينبع من تركيا وإيران ونهر النيل فى مصر، والذى ينبع من الأراضى الإثيوبية والأوغندية، ما يؤدى حتما إلى التقيد فى استخدام المياه، كما قد يتحول الأمر إلى وسيلة ضغط ضد الدول العربية، فى حال حدوث خلافات

سياسية بين هذه الدول والدول العربية، ولاشك، أن عدم التوصل إلى اتفاقيات بين دول المصب العربية، مع دول المنبع، نموذج مصرأثيوبيا، والعراق وتركيا، وإلى حد ما إيران، فضلا عن هيمنة الدولة العبرية، على مصادر المياه المتجهة للأراضي الفلسطينية ولبنان والأردن، من شأنه أن يعمق مساحة الأزمة، والمنتظر أن يدفع مؤتمر شرم الشيخ باتجاه بلورة خطوات عملية وتقنية وعلمية، لردم الهوة بين الأطراف المتشاركة فى الأنهار بالمنطقة العربية، على نحو قد يمهد للخروج فيما بعد بآليات لتوافقات، تنسجم مع الحقوق القانونية للأطراف العربية، والاتفاقيات الدولية، التى تنظم حركة الأنهار العابرة للحدود .

والمؤكد أن مسألة شح المياه، تلقى على كاهل الدول العربية مسئوليات كثيرة، الأمرالذي بات يستوجب منها ، السعي إلى صياغة استراتيجيات واضحة، متوسطة وبعيدة الآجل لحل هذه القضية المرتبطة بقضايا أخرى اقتصادية واجتماعية، على نحو يفضى إلى تقليص الفجوة بين السياسات العامة، التى تتخذها الحكومات وشعوبها، ما يحد من التهميش والحرمان والتدهور البيئى والاجتماعي، ويحقق درجة من العدالة المناخية، التى تقتضى حصول كل فئات وطبقات المجتمع على نفس الحق دون تمييز، أي أن الفقراء والأغنياء فى المدن والأرياف والرجال منهم والنساء، يكون لديهم إمكانية الوصول إلى حقهم فى الماء وبنفس الدرجة .

التأثير على التنمية

وثمة إجماع على أن التغيرات المناخية في العالم العربي ومخاطر الانحباس الحرارى، أضحت تؤثرفي مشاريع التنمية العربية، لاسيما أن العرب يشتركون مع بقية العالم، في تداعياتها وآثارها الجانبية – إن صح التعبير– التي كبدت العالم خسائر كبيرة، نتيجة الجفاف والتصحروموجات الحرارة المرتفعة، ولعل واحدة من المخاوف التى ستطرحها الوفود العربية، خلال مؤتمر شرم الشيخ ساعية لبلورة تصورات عملية للتعامل معها، ما يتصل بارتفاع مستويات

البحاروالمحيطات فى السنوات الأخيرة فى المنطقة، ما جعله واحدا من حزمة مخاطر تتعرض لها المنطقة مناخيا، وذلك لأن أغلبية النشاط الاقتصادي والزراعي والمراكز السكنية، تقع فى المناطق الساحلية، وقد يأخذ الأمر شكل إغراق لبعض أجزاء منها، وزيادة ملوحة التربة والمياه العذبة المتوافرة مثل الخزانات الجوفية، ووفقا لمركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الأمريكية، فإن ارتفاعا فى مستويات البحار مقداره مترا واحدا، سوف يؤثر بشكل كبير فى ٤١,٥٠٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضي الساحلية، كما أنه سوف يؤثر بشكل مباشر فى ٣,٢ فى المائة من سكان البلدان العربية.

ومن المؤكد أن الوفود العربية ، ستطرح على طاولة المفاوضات فى «كوب ٢٧ « هواجسها الناتجة عن محاولات بعض الأطراف الغربية «تحميل العرب والدول النامية»، خاصة تلك المعتمدة على الصناعات النفطية، المسئولية كاملة عن المعضلات المناخية الناتجة عن ذلك، على الرغم – كما يؤكد غير خبير – أن هذا الأمر ينطوى على غبن للعرب، فالتغيرات المناخية ليست وليدة الأمس، بل هي نتاج للتدخل الإنساني منذ عشرات السنين، ولذلك من الضرورة بمكان ألا يتم وضع عراقيل أمام الصناعة العربية، بل أن تتحمل نسبة من فاتورة المعالجات، وليس كل الفاتورة، فعملية استخراج النفط بحد ذاتها – يضيف هؤلاء الخبراء – ليست مضرة للبيئة بصورة كبيرة، وإنما استهلاك هذا النفط، هو المسبب الأكبر للتلوث، وهذا الاستهلاك عالمى، وبالتالي يجب أن يكون تحمل العبء عالمياً، ومن المتوقع أن تجرى فى كواليس شرم الشيخ تفاهمات بهذا الشأن، فى ضوء حاجة الغرب الملحة، تحديدا، القارة الأوربية للطاقة سواء نفطا أم غازا، مع قرب موسم الشتاء شديد البرودة، فى ظل نقص المصادر التقليدية التى كانت تعتمد عليها أوربا للحصول على الطاقة، وأبرزها روسيا كواحدة من أخطر تداعيات حربها مع أوكرانيا، وفى هذا السياق تتحرك الدول الغربية، باتجاه عقد اتفاقيات وتفاهمات مع الدول العربية، المنتجة

للطاقة والغاز تحديدا، وهو ما تجلى فى أول جولة خليجية قام بها المستشار الألمانى «أولاف شولتس» لمنطقة الخليج، يومى الرابع والخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠٢٢، كما قامت رئيسة وزراء فرنسا «إليزابيث بورن» بزيارة للجزائر يومى التاسع والعاشر من أكتوبر ٢٠٢٢، لضمان تغطية احتياجاتها بلادها من الغاز، وذلك فى أعقاب زيارة ناجحة للرئيس «إيمانويل ماكرون» أغسطس ٢٠٢٢ .

وختاماً، فإن مؤتمرشرم الشيخ على الرغم من طابعة العالمى ،وكثافة البنود الحاضرة على جدول أعماله، سيفتح أمام العرب أبوابا جديدة للإنخراط فى مساع جادة، وصوغ خرائط طريق للتعامل بنجاعة، مع معطلات التحولات أو التغييرات المناخية الحادة ،التى أخذت تفرض قسماتها على المنطقة العربية بقوة وبإلحاح، والأهم أنه –أى» كوب ٢٧» سيعمق الوعى بقضايا المناخ، ويرفع منسوب الاهتمام بملف تغييراته، بحيث يكون حاضرا فى كل خطط التنمية بأبعادها الصناعية والزراعية، والمحافظة على بيئة نظيفة، وربما يدفع الأمر صانعى القرار بالدول العربية، إلى إدخال التغير المناخى كجزء من مراحل التعليم الأساسي، وتعميق تدريسه بالجامعات، وتوسيع معالجته بمراكز البحوث العلمية، على نطاق أكثراتساعا مما هو متاح حاليا، لأن مفردات هذا التغير بوسعها أن أن تتفاعل إيجابا أم سلبا، مع مشروعات النهوض بالمنطقة العربية، التى بدأت تنطلق فى بعض الدول العربية، وفى مقدمتها مصر والسعودية ودول الخليج العربى والمغرب والجزائر، ومن المنتظرأن تشهد إحياء مع المحاولات الجادة، لاحتواء الأزمات والنزاعات السياسية والعسكرية فى بلدان أخرى، مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن والصومال، والتى كابدت –وما زالت – من تداعياتها المؤلمة خلال العقد الأخير